تتشكل من خمسة أعضاء

«الداخلية والدفاع»: تسخير كل الامكانات لما تحتاجه المنظومة الأمنية من تشريعات وقوانين

■ المعيوف: اللجنة أتيحت لها الإمكانية والظروف المناسبتان لإقرار قانون «جمع السلاح»

■ قانون الخدمة العسكرية الوطنية في الطريق إلى إقراره وهو يندرج ضمن القوانين المهم

احدى اجتماعات لجنة الداخلية والدفاع

■ سنسعى خلال دور الانعقاد الحالي إلى اتخاذ قرار بشأن ملف التجنيس بجميع أنواعه

أبدى مجلس الأمة خلال الدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر اهتماما في الشان الأمني لاسيما في ظل عدم الاستقرار وانعدام الأمن في بعض دول المنطقة وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقال تقرير صحفي صادر عن إدارة الإعلام في الأمانة العامة لمجلس الأمة امس أن لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية اتخذت خطوات جادة خلال دور الانعقاد الجاري في دعم توجهات الدولة لضمان امن وسلامة المواطنين والمقيمين لاسيما في الظروف الطارئة وأكدت تسخير كافة إمكانيتها لما تحتاجه المنظومة الأمنية في البلاد من تشريعات وقوانين لتمكينها من اداء دورها في المجتمع على أكمل وجه.

وتتشكل لجنة الشؤون الداخلية والدفاع وفق المادة 43 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من خمسة أعضاء ويرأسها خلال دور الانعقاد الجاري النائب عبدالله يوسف المعيوف والنائب ماجد موسى المطيري مقررا لها فيما تضم في عضويتها كلا من النواب سلطان جدعان الشمري وعبدالله مرزوق العدواني وعسكر عويد العنزي.

وتستمد اللجنة أهميتها عندما ادرجها المشرع في البند الثاني وفق المادة 43 السالفة الذكر عند تشكيل اللجان البرلمانية في افتتاح أدوار الانعقاد العادية المتعاقبة.

وتنفرد اللجنة بقوتها نظرا لما تطرحها من مواضيع حساسة ذات صلة مباشرة بالجهات الأمنية في البلاد التي تضم السلك العسكري الممثلة بوزارتي الداخلية والدفاع والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء. وأخذت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع موافقة مجلس الأمة على عدد من القوانين الدارجة ضمن قائمة أولوياتها للدور الانعقاد الجاري ففي جلسة 27 يناير الماضي ظفرت اللجنة بموافقة المجلس على إقرار قانون في شان إجراءات التفتيش الخاصة لضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة والمحظور حيازتها أو إحرازها كما انجز المجلس في جلسته 28 يناير الماضي قانون بإضافة مادة جديدة برقم 108 مكررا إلى قانون رقم 32 لسنة 1967 في شان الجيش والمتعلق بالرتب العسكرية والإجازات الدورية ومد الخدمة العسكرية.

فيما تبقى على جدول أعمال اللجنة اقتراحات بقوانين بشان إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات ومشروع بقانون بشان الخدمة العسكرية الوطنية وغيرها من القوانين المهمة.

وبحسب تقرير عمل اللجان البرلمانية الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة فإن لجنة الشؤون الداخلية والدفاع عقدت منذ بداية دور الانعقاد في 28 أكتوبر 2014 إلى 31 ديسمبر الماضي 5 اجتماعات بمعدل 14 ساعة عمل و 45 دقيقة إضافة إلى عقد 3 اجتماعات مشتركة خلال شهر يناير الماضي مع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية لمراجعة التعديلات المقدمة على قانون «جمع السلاح».

ومدرج على جدول أعمال اللجنة حتى اللحظة 95 قانونا مقسمة على 15 مشروعا بقوانين مقدمة من الحكومة و43 اقتراحات بقوانين و37 اقتراحات برغبة مقدمة من النواب فيما اصدرت أربعة تقارير. وقال رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع النائب عبدالله المعيوف ان اللجنة سُخرت لها الإمكانية والظروف المناسبتان لإقرار قانون «جمع السلاح» والذي كان مطروحا ضمن البرنامج الانتخابي لعدد من النواب وبإنجاز القانون فإنه رسخ الاستقرار الأمني وفرض هيبة القانون ومنح المواطن الكويتي الطمانينة والأمان في بلده.

وأشار المعيوف إلى أن "قانون الخدمة العسكرية الوطنية في الطريق إلى إقراره وهو يندرج ضمن القوانين المهمة وبإنجازه سيدخل البلد في أريحية واطمئنان نفسي لكون الشباب سينخرطون في خدمة وطنهم وابعادهم عن كل ما يسيء لهم ويجرهم إلى الأمور التي تضر في صحتهم ووطنيتهم وتفكيرهم".

وأوضح أن اللجنة ستسعى خلال دور الانعقاد الجاري إلى اتخاذ قرارا بشان ملف التجنيس بكافة انواعه المتعلقة بالمقيمين بصورة غير قانونية «البدون» وأبناء الكويتيات والمطلقات سواء كان بالموافقة والرفض" مشيرا إلى انه من المهم ان يفتح الملف وان يعرف الجميع إلى أين نحن ذاهبون والا نتركها بهذا الشكل.

ولفت إلى أن اللجنة ستبحث خلال دور الانعقاد الحالي عددا من الموضوعات الأخرى تتعلق بالكاميرات الأمنية وإنشاء الهيئة العليا لمكافحة المخدرات والمسكرات لاسيما أن وضعنا في البلد لا يطمئن في ظل انتشار آفة المخدرات

عقب حضوره اجتماع وزارة التخطيط

العوضي: هناك إرادة صادقة من قبل الحكومة في التنفيذ المدروس لمشاريع الخطة الإنمائية

■ الشباب الكويتي أحوج ما يكون إلى مثل هذه الخطط كونه يتمتع بقدرات وكفاءات فذة

كامل العوضي

قال عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي إن الاجتماع الذي عقدته وزارة الدولة لشئون التخطيط والتنمية برئاسة الوزيرة «هند الصبيح» ووزير الأشغال والكهرباء والماء «عبدالعزيز الابراهيم» بحضور وزير الصحة مع ووكلاء وزارات الصحة والأشغال والكهرباء والوكلاء المساعدين والذي حضر العوضي جزءا منه بصفته ممثلا عن لجنة الاولويات والنائب فيصل الشايع عن اللجنة المالية والنائب فارس العتيبي ممثلا عن لجنة الميزانيات قدم خططا واضحة ومدروسة بطرق عرض متميزة تنبئ بتوجه جديد من قبل الحكومة نحو متابعة المشاريع الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية 2015-2016 بتفاصيلها وسقوفها الزمنية وأوقات توقيها المتوقعة وغيرها من التفاصيل التي تنم عن إرادة صادقة من قبل الحكومة في التحرك الإيجابي والتنفيذ المدروس

آملا من جميع المسئولين الحكوميين الاستمرار على هذا النهج الطيب والمثمر لتحويل الخطط إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ في أوقات زمنية محددة كما حصل في اجتماع وزارة التخطيط والذي حضره أكثر من خمسين مسئولا وشكل سابقة في تاريخ الحكومات الكويتية المتعاقبة من حيث شكله ومضمونه.

وأثنى العوضي على هذا التخطيط الذي لم يمكن موجودا في السابق قبل عهد وزيرة التخطيط هند الصبيح التي أعادت لوزارة التخطيط دورها الأساسي والمحوري في بناء الدولة بمختلف مقوماتها وبعد هذا الاجتماع هو الاول من نوعه

لافتا إلى انه تم الاتفاق على ان تتم مراجعة مراحل التنفيذ بشكل دوري بحضور وزراء ومسئولين من جميع الوزارات المعنية لتحديد نسب التنفيذ وكيفية العمل كل التفاصيل الأخرى الكفيلة بتقدم التنفيذ دونما أي إبطاء مع تحميل المسئوليات لأصحابها ومحاسبة المقصرين.

وأضاف العوضي بان الشباب الكويتي احوج ما يكون إلى مثل هذه الخطط كونه يتمتع بقدرات وكفاءات فذة ولا ينقصه إلا التوجيه للعمل ضمن خطة واضحة المعالم ومحددة الأهداف كما هي الخطة التي عرضت في وزارة التخطيط والتي تميزت بأطرها الزمنية الواضحة وآليات التنفيذ والمتابعة

مبينا بانه لمس تغيرا جذريا في رؤية الحكومة التي تهدف إلى توحيد الرؤى المختلفة ووضع خطة شاملة تنشعب منها مسئوليات الوزارات والمؤسسات المختلفة في الدولة.

وبين العوضي بانه هذه المرة الأولى التي تقدم فيها الحكومة خطتها قبل وضع الميزانيات

معبرا عن سعادته بهذا التوجه الجديد الذي ينم عن الجدية والحرص على تنفيذ المشاريع والمضي قدما نحو التنمية والتطور والذي سيكون نموذجا لخطط مستقبلية قادمة.

مبينا بأن هذه الخطة خلقت جوا من التوازن والتنسيق بين الحكومة والمجلس. وموضحا بأن الخطة شملت كل المشاريع العالقة وفي مستشفى جابر الأحمد و تجهيز 1168 غرفة جديدة بها خلال ثمانية شهور، وكذلك ومستشفى الولادة الجديد ومجمع الوزارات في الجهراء ومستشفى الشرطة الجديد معتبرا ان هذه التطورات لا بد من أن تجعلنا متفائلين بمرحلة جديدة تشهد فيها الكويت نهضة وتطورا كبيرين.

وأضاف العوضي انه اللج صدره ما شاهده وسمعه خلال هذا الاجتماع و اكد على ان اول خطوات الاصلاح هو محاسبة المسئول المقصر وهذا ما سمعه من معالي وزير الاشغال الذي اكد انه اذا كانت نسبة التاخير مقبولة ولا تزيد عن 5 % فإن الوزير سيعمل مع المسئولين على علاجها شريطة ان يحدد له المسئول سبب التاخير و الجهة المسئولة عنها اما اذا زادت النسبة عن ذلك فسيتم محاسبة المسئول عن ذلك ايا كان عذره.

واكد العوضي على ضرورة ان تكتمل الصورة الجمالية لأداء الحكومة عن طريق التواصل مع المواطنين و الاعلان عن المشاريع التي يتم انجازها خطوة بخطوة، من خلال القنوات و مواقع التواصل الاجتماعي حيث ان اغلب المواطنين محبطين من الحكومة بسبب عدم اعلان الحكومة عن اي مشروع يتم انجازه.

في رصده الأسبوعي للأنشطة البرلمانية

«اتجاهات»: الملف الأمني وخطر داعش وانقطاع الكهرباء في صدارة الاهتمامات

■ 14 سؤالاً حول 4 قضايا تصدرتها التعليم والمواصلات وخليل عبدالله الأكثر تقديما والعيسى الأكثر استهدافا

■ تهديد وحيد بالاستجواب من فيصل الكندري لوزير النفط علي العمير

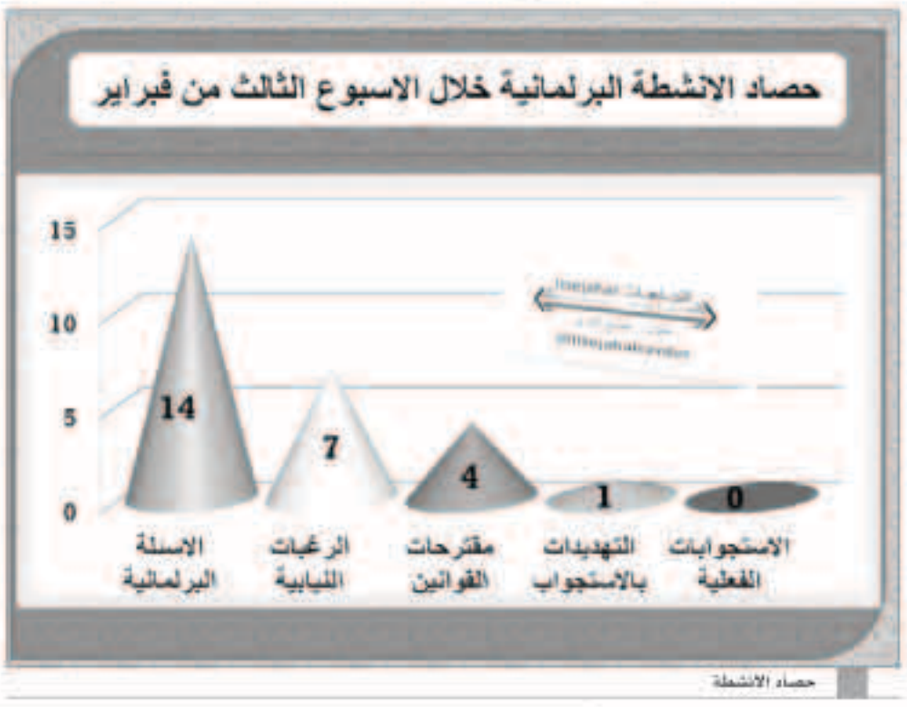

حصاد الانشطة

توزيع الاسئلة

■ 5 نواب قدموا 7 رغبات أبرزها تخليد الذكرى والبنية التحتية

■ 3 نواب قدموا 4 مقترحات بقانون حول 4 قضايا متساوية في درجة الاهتمام

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الاسبوع الثالث من فبراير الجاري، وتوصل لعدة مؤشرات منها تصدر الملف الأمني وخطر داعش وازمة انقطاع الكهرباء قائمة الاهتمامات الاسبوعية، وتقدم النواب بـ 14 سؤالا و7 رغبات و 4 مقترحات بقانون وتهديد وحيد بالاستجواب وجهه النائب فيصل الكندري ضد وزير النفط علي العمير مع غياب تام للاستجوابات الفعلية.

اهتمامات النواب

واكد «اتجاهات» ان اهتمامات اعضاء مجلس الامة خلال الأسبوع الثالث من فبراير تباينت بين متابعة التطوير في القطاعات المختلفة وبين السعي نحو معالجة اوجه القصور في البعض الاخر، وكان ابرزها الملف الامني، وامتدت المناقشات لبحث سبل مواجهة الأفكار والجماعات المتطرفة وحث أجهزة الدولة على تحصين الشباب من افكار تنظيم داعش الإرهابي وكانت الاهتمام كالتالي:

الخدمات الأمنية:

حاز الملف الأمني على اهتمام واسع من جانب النواب وهو ما ظهر في تناول «12» نائب للملف عبر جانبين الاول اختص بتقييم مستوى الخدمات الأمنية والثاني بالدفاع عن رجال الأمن ورفض التعدي عليهم، فمن جانبه اشاد حمود الحمدان بجهود وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وتطوير الكادر الامني، كما اشاد الخرافي بمشروع الوزير لمراقبة الاماكن العامة، ووجه فيصل الكندري شكره للشيخ محمد الخالد مؤكدا انه اثبت منذ توليه وزارة الداخلية انه الرجل المناسب في المكان المناسب، اما عبدالحميد دشتي فقد استنكر الاساءة التي تعرض لها الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي من احد مدير الصحف مؤكدا انها اساءة لهيبة الدولة وللحكومة ولتنفيذ الاحكام القضائية، شاكرا في الوقت ذاته عدم قبول وزير الداخلية بالاساءة لرجال الأمن.

تنظيم داعش:

انعكست الأجواء الأقليمة المضطربة بإرهاب تنظيم داعش على الداخل، وبدوره دعا رئيس لجنة الداخلية والدفاع عبدالله المعيوف وزراء الداخلية والتربية والإعلام إلى الاهتمام اكثر بقضية مواجهة الأفكار الداعشية المتطرفة، كما دعا الجيران وزارة الداخلية إلى اعادة تاهيل العناصر الأمنية للتعامل مع الفئات المتطرفة، ودعا عسكر العنزي إلى أن تلتفت الحكومة إلى ضرورة مواجهة خطورة اي فكر متطرف بالفكر والفهم الصحيح لتعاليم ديننا الصحيح، مؤكدا ان تحصين الشباب من الفكر المتطرف اهم من مواجهة هذا الفكر بعد انتشاره.

انقطاع الكهرباء:

استنكر اعضاء المجلس الانقطاع المفاجئ للتيار الكهربائي، واكد القضيبي أن تشكيل لجنة للطوارئ للتعاطي مع الأزمات أصبح واجبا على الحكومة، واعرب العمر عن تخوفه من تكرار الحدث في الصيف، ومن جهته دعا خليل الصالح الوزارة المختصة بالوقوف على السبب الحقيقي لما تم ومراجعة امور وعقود الصيانة، ومن جانب آخر اعرب فيصل الكندري عن استيائه ممن استغلال الحدث للدعوة لحل المجلس والحكومة.

الاصلاح القضائي:

وتحدث في الملف 6 نواب، حيث حذر الكندري من المساس بالقضاء موضحا انه يشكل مساسا بامن المجتمع، وقال النصف إن قرارات النيابة العامة الصادرة حول ما كان يتداول في مواقع التواصل الاجتماعي من تحويلات مالية لقضاة في المحكمة الدستورية انهت الجدل والشك، واشار اللفيصم إلى ان الطعن في القضاء باوراق وهمية كاد ان ينزلق في البلد الى منحدر مظلم وخطير.

تطوير التعليم:

تناول الملف 5 نواب، فقد اكد الحمدان ان تطوير التعليم سيكون اولى اولويات اللجنة التعليمية خلال الفترة المقبلة، فيما اعتبر الجيران ان الميزانية المخصصة للتربية تتناسب عكسا مع مخرجات التعليم، وبدوره نفى مرزوق الغانم اي مساس بميزانية التعليم في البلاد، مشيرا إلى انه سينسق مع وزير التربية والتعليم العالي ووزير المالية بهذا الشأن.

مكافحة الفساد:

تحدث في الملف 4 نواب، وقد امتدح اللفيصم دور رئيس الوزراء في محاربة الفساد وتركيزه على تطبيق القانون، كما أشاد الحمدان بجهوده مؤكدا انه قان بخطوة اصلاحية وانتفاضة في مؤسسات الدولة، وطالب الصالح الوزراء بالنظر إلى توجيهات الرئيس بعين الاعتبار واتخاذ خطوات فاعلة تتمثل في تغيير المسؤولين المتقاعسين، داعيا الوزراء الى غربلة الجهاز المسؤول عن المشاريع والجهة القانونية في كل وزارة والجهاز المشرف على الميزانيات.

الاسئلة النيابية

أشار التقرير ان اسئلة الاسبوع الثالث من فبراير بلغت 14 سؤالا نيابيا، وزعت على 4 قضايا في مقدمتها التعليم بواقع 4 أسئلة، ومعها في نفس الترتيب قضايا المواصلات بواقع 4 اسئلة ايضا، وفي الترتيب الثاني جاءت قضايا النفط بـ3 أسئلة ثم الشؤون الادارية بسؤالين، بينما حلت الكهرباء في الترتيب الاخير بسؤال واحد.

وكشف التقرير ان الاسئلة جاءت من 9 نواب، في مقدمتهم النائب خليل عبدالله، وفي الترتيب الثاني جاء عبدالله العدواني واحمد القضيبي بسؤالين لكل منهما، بينما قدم سؤالا واحدا كل من «الزلزلة - الظفيري- الهدية - الطريجي - الصالح - الجيران»، مبينا ان الاسئلة استهدفت 7 وزراء في مقدمتهم بدر العيسى بـ4 أسئلة ثم عيسى الكندري بـ3 أسئلة والمدعج والعمير والابراهيم بسؤالين لكل منهم، وتلقى باقي الوزراء سؤالا واحدا.

الرغبات النيابية

ورصد «اتجاهات» تقديم 7 رغبات عبر 5 نواب، وجاء في الترتيب الاول الرغبات المرتبطة بتخليد ذكرى بعض الشخصيات بثلاث رغبات، وفي الترتيب الثاني جاءت البنية التحتية برغبتين، بينما حلت قضايا الاقتصاد والشؤون الادارية في الترتيب الاخير برغبة واحدة لكل منهما.

وبين التقرير ان النائبين «محمد الرشيدي، وراكان النصف» هما اكثر النواب تقديما للرغبات خلال الاسبوع، بواقع رغبتين لكل منهما، يليهم كل من «منصور الظفيري، نبيل الفضل، عسكر العنزي» بمقترح واحدا لكل منهم.

مقترحات القوانين

اكد «اتجاهات» ان 3 نواب قدموا 4 مقترحات بقانون خلال الاسبوع الثالث من فبراير حول 4 قضايا تساوت جميعها في درجة الاهتمام وهي «التشريعية - احوال شخصية - اجتماعية - اقتصادية» بمعدل مقترح واحد لكل قضية على حدة، وصنف التقرير النائب عبدالله التميمي الأكثر طرحا بمعدل مقترحين، ثم النائبان «عبد الحميد دشتي - نبيل الفضل» بمعدل مقترح واحد لكل منهم.

التهديدات بالاستجواب

وكشف مرصد «اتجاهات» ان الاسبوع الثالث من فبراير شهد تهديدا واحدا بالاستجواب، قدمه فيصل الكندري لوزير النفط علي العمير على خلفية خسائر حفر الابار النفطية وتأخر الانتاج بها، في ظل غياب الاستجوابات الفعلية.